التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي (3)

التّكامل الوظيفي

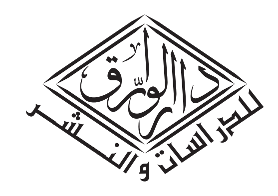
بين المصارف الإسلاميّة والأسواق الماليّة

سبيل التّنمية والتّصدي للأزمات الماليّة

تأليف

الدكتور رشيد درغال

أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة باتنة، الجزائر





DAR-ALWARAQ	دار الورّاق
ETUDES & EDITION	للدراسات والنشر
ALGERIE	الجزائـر

الطبعة الأولى

1438 هـ - 2017 م

الإيداع القانوني : 2017/08

ISBN: 978-9931-9419-2-7

70 حي مريجة، السحاولة، الجزائر

جوال : 0549 158 849

dar.alwaraq@gmail.com



إهْدَاء

إلى

الوالدين الكريمين ...

وإلى زوجتي ورفيقة دربي ...

وإلى فلذات الأكباد بناتي :

أنفال .. إسراء .. لينا .. آلاء ...

وإلى الأستاذ محمد بورويبة ...

وإلى كل مهتم بنشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي ..

أهدي هذا الجهد العلمي

محتويات الكتاب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين المبين، وبعد:

تشهد المصارف وأسواق المال في الدول المتقدمة في العصر الراهن تطورا ملحوظا في كثير من الأصعدة، سواءٌ على مستوى أدواتها ومنتجاتها أو أساليبها وتقنياتها.

ويُعدّ هذا التّطور من أهم السمات والمؤشرات المميزة للاقتصاديات المتقدمة ومُضيها قُدمًا في تحقيق منحنيات تصاعدية في معدلات النمو الاقتصادي.

والناظر إلى الحالة الراهنة لاقتصاديات الدول العربية سيلحظ هيمنة صور التخلف ومظاهر التبعية الاقتصادية والإخفاق في تحقيق التنمية، رغم ما تحوزه من إمكانيات مادية وكوادر بشرية كفأة ومقوّمات تشكّل في مجموعها عوامل النهضة والتقدم.

كما يلاحظ أيضا -منذ عقود يسيرة- تنامي متصاعد للمصارف الإسلامية العاملة في أقاليم البلدان العربية، وقطعها أشواطا هامة في مسار التقدم، واقتحام أسوار الصيرفة العالمية ومنافسة نظيراتها التقليدية العريقة ومواكبتها لعصر العولمة المالية والمصرفية، إلاّ أنّ التجربة ما تزال تعاني من الضعف في أداء الدور الاقتصادي المنوط بها في غالبية الدول العربية، والتعثر في مسيرتها للحاق بركب العالم المتقدم في هذا المجال.

وقد تعود أسباب هذا التعثّر إلى عوامل كثيرة، أهمّها تفضيل الدول العربية تسيير أجهزتها المصرفية والمالية بنظم وآليات مستوحاة من الفكر

الاقتصادي الغربي الموحد في عصرنا الحالي تحت مُسمًّى اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر (النظام الاقتصادي الرأسمالي)، وأغفلت وغيّبت إعمال نظام اقتصادي نابع من أصالة عقيدتها وخصوصية حضارتها، فكانت المحصلة أنّها ورثت اقتصاديات هشّة ومتخلّفة وإخفاقات متلاحقة في محاولات تنموية يائسة كرّست تبعيتها الاقتصادية للدول الغربية.

ولما كانت المصارف وأسواق المال تمثّل قاعدة أساسيّة للانطلاق نحو التنمية من خلال قدرتها على نقل وتحريك المدّخرات صوب الاستثمارات، وبالنظر إلى الدور الاقتصادي والإنمائي المتعثّر للجهاز المصرفي والمالي في الدول العربية ارتأينا تقديم هذه السلسلة في ثلاث كتب، وهي محاولة علمية تهدف إلى بيان أهمّية اعتماد اقتصاديات إسلامية في الأجهزة المصرفية والأسواق المالية والبورصات على ضوء مبادئ ونظم وفلسفة الاقتصاد الإسلامي القادر بمنهجه المتميّز وبمؤسّساته على تحقيق **التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية**، وتفعيل عملية التنمية، وتخليص العالم العربي من التبعية الاقتصادية وإخراجه من ربقة التخلف، شريطة توافر المناخ الملائم والمساعد على الأخذ بأصوله وتطبيق نظرياته، من وجود السند الحكومي وتوّفر منظومة قضائية عادلة، شفّافة وقويّة، وتأهيل الكادر البشري العامل على نشر وتطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة أو بكيفية سليمة تضمن الإقبال على التعامل وفق أنموذج اقتصاد المشاركة القادر على إحداث النقلة التنموية المأمولة.

وتتجلى أهمية البحث في كونه يتناول مشكلة التنمية من خلال تفعيل الدور الاقتصادي للصيرفة الإسلامية وأسواق المال، فالإشكال- في تصور الباحث- متعدد الأوجه فهو مشكل فكري وإيديولوجي واقتصادي.

وقد تناول الكتابان الأوّلان من السلسلة: «**المصارف المالية الإسلامية**»، ثمّ «**البوصات والأسواق المالية**»، اللّذان يمثلان دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد العصري ويعكسان مستوى التطور أو التخلف لأي بلد، ويأتي

الكتاب الثّالث: «**التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية وأسواق المال ودوره في التنمية والتصدّي للأزمات المالية**» ليدرس العلاقة التكاملية الوظيفية بين المصارف الإسلامية وأسواق المال حتّى يحقّقا معا التنمية المنشودة، ويقفا في وجه الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات العالم، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: «**إلى أي مدى يؤدي التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية وأسواق المال إلى توفير ورصد الأموال (الموارد المالية) الكفيلة بتغطية حجم الاستثمار التنموي في الدول العربية ؟ وهل يمكن ترجمة وتجسيد هذا التكامل إلى الواقع العملي ليكون حجر الأساس في إنشاء سوق مالية عربية بضوابط الاقتصاد الإسلامي؟**».

وتشتمل الدراسة على ثلاثة فصول محورية:

الفصل الأول: إشكالية التنمية في الدول الإسلامية.

الفصل الثاني: الأدوات المالية الإسلامية ودورها في تنشيط أسواق المال.

الفصل الثالث: الأهمية الاقتصادية للتكامل بين المصارف الإسلامية وأسواق المال.

والله نسأل أن يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم، ومتقبّلا وشافعا لنا عند لقائه، ونافعًا ومعينا لأمّتنا، ، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.